

على التزك المذکور مسلّم مثل رعيه ولا يفسد قيمة عليه الا الذي يريعه باجرة
من مالك الذي سمي الشريك ولا يكون له في الاجرة في ذلك كما راع سهمي من الثور
وانما راضيك مثلا ولا يعلف باذنه اي شريكه المذکور واما اذراعاه باجرة
لزمه المص في الصيغة او ان يلفظ منقضي للاجزة كما راعه وانا
ارضيك فله اجرة المثل في رعي سهمه او علفه باذنه رجع عليه بنصف
قيمة العلف لما في ذلك من تحصيل مرض الاذن وحصول النفع العايد
اليه ولو اراد هذا الرجل ان يمس الثور معايج ما ذكره السائل لا يجب
الي ذلك بل انما جرت برعي شريكه المذکور وان كان قد نعدى شريكه
من فعل وفعل ذلك فلو خلاه وفعل ذلك بغير اذنه صار عاصيا لحسنه شريكه
فعلية اجرتها مدة الاستيلاء على ان كان لها اجرة وكذا شريكه المذکور
اذا كان فعل ذلك من قبله او رعيه اجرة حصة شريكه كما ذكره الله اعلم
مسئلة في رجل استأجر ارضا من اخر باجرة معلومة مدة اربع سنين وبين
فيها بستان من الثمنقت المدة والبا موجود فيها فاد مالكة الارض ان يريد
عليه على اجرة المثل او يبيع عليه ببناء له بناء ارضي فهل تجاب الي ذلك امر له
اجاب رحمه الله تعالى اعلم انها السائل انه حيث انقضت
مدة الاجارة فالجوز في التأخر الي مالكة الارض اذ على اجرتها سابقا وعلى
اجرة المثل امر الا ان كان حيث كانت الارض مستغلة ببيان المستأجر المذکور
لم يعلفها المورج بما نالها **اجاب** الي خلعه بالارض لان مالكة الارض محرم
بين الفلج مع ضمان الارض والتملك للبيان بقيتها حتى التملك مع ملاحظة
كونها مستحقة الاخذ والتسوية للبيان بالاجرة كما اخبر به شيخنا المحقق
ابن زياد فقال لعوي من المحققين رحمه الله تعالى والمعزول على **مسئلة**
عن رجل اجر على اخر مسجدين ليحرق بهما مدة سنة كاملة باجرة مبلغها
اربعة اثمان طعام ذرة بيبي وفضتها المستأجر وان نفع به المسمانق
وقوعه العقد والسموا تحت يده بعد ذلك خمس سنين او اكثر فطالبه
المورج بعد مضي هذه المدة بالمسجدين وباجرتهما في باقي السنين فادعى
المستأجر على ان احد المسجدين ضاع عليه منذ اربع سنين وان السبي
الاخر انكسر عليه فما يجب عليه للمستأجر وكيف الحكم في ذلك **فتونا**
اجاب رحمه الله تعالى لا يلزم المستأجر المذکور اجرة المسجدين
المذكورين للذات التي لم يبتاع بها فبها بعد انقضاء مدة الاجارة والحال ان مالكة

اما اذا طلب
او شرط ارجاعها
في المدة ما يجب
في المسئلة ان
يعداها

لم يطلها بامنه قاله شيخنا العلامة عبدالرحمن ابن زياد نفع الله به امين واما
اذ ادعى المستأجر ان احد السبيين ضاع عليه منذ اربع سنين وان السبي
الاخر انكسر عليه فعلم ان يد المستأجر به امانته ولو بعد اذ لا يلزم
حينئذ ردها بل عليه التخلية بطلب المالك كما قاله في العباب وغيره فحينئذ
فيصدق بيمينه في ضياع احد السبيين وان لم يبين سبب الضياع او يبينه
وهو في كسرة وعصب او ظاهركوت ونهب وحطفن وعاره ويصدق
بيمينه في انكسار السبي الاخر وان لم يبين سبب الانكسار او يبين ان
سببه الاستعمال له فلا يجب على المستأجر المذکور بذلك شي **والله اعلم**
مسئلة عن رجل كامل التصرف اجر على مثله صمد ثبته ليجرت به مدة
معلومة باجرة معلومة فلما مضت مدة الاجارة استمرت يد المستأجر على
الثبته ثلاثة عشر يوما والحال ان المورج شرط عليه انه متى مضت مدة الاجارة
يرجعها الي الحمل العلفي فلما مضت المدة لم يرجعها الي الحمل المذکور
واستمرت به عليه المدة المذكورة فهل يلزمه الاجرة في هذه المدة سواء التقع
بها ام لا **فتونا** **اجاب** رضي الله عنه نعم يلزمه اجرة المثل
فيما زاد على مدة الاجارة سواء نفع بها ام لا لان مالكة الثبته لم يرجع ببقاء
الثبته تحت يده في غير مدة الاجارة لاستمراره ارجاعها الي الحمل المذکور
كما ذكره كان من حقه التخلية بها بين يدي مالكة او وكيله في قبضة في بلد
الاجارة ان امكنه ذلك والافاض اليه لانه بالصورة المذكورة الطالب
لا رجوعها اليه بعد مدة الاجارة فيقبضها في يده اي المستأجر المذکور والصورة
ما ذكره يصير منعها با عليه بذلك والله عز وجل اعلم **مسئلة** عن مكلف استأجر
اخر ليحرق له عن امه حجة الاسلام ويزور عنه قهر النبي صلى الله عليه وسلم
ويبلغه عليه افضل الصلاة والسلام من المستأجر المذکور وادب به السلام
وسال لهما منه صلى الله عليه وسلم الشفاعة في يوم القيمة والحل في دار
السلام باجرة مبلغها عشرة دنانير ذهب فادى المستأجر المذکور الي
مستأجره حجة الاسلام ونحج عن السيد الي قبر النبي صلى الله عليه وسلم
واستتاب مكلفا يودي عن المستأجر المذکور وادب به الي النبي صلى الله عليه وسلم
وسال لهما منه صلى الله عليه وسلم الشفاعة لن ذكر عليه الصلاة والسلام فهل
يجب على المستأجر المذکور ان يفي الاحياء لمذکور جميع اجرة المذكورة بالطريق الشرعي